سوريا- تركيا: يجب إنهاء عملية "ربيع السلام" وضمان حماية المدنيين

15 أكتوبر 2019

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم تركيا إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء عملياتها العسكرية في سوريا بشكل فوري، وضمان حماية المدنيين السوريين.

كما جددت اللجنة الدولية للحقوقيين دعوتها لجميع أطراف النزاع في سوريا إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

في يوم 9 أكتوبر، بدأت تركيا عملية "ربيع السلام" في الروجافا، وهي الأراضي الواقعة شمال شرق سوريا والخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية الكردية، بهدف تأمين الحدود التركية، و"مكافحة الإرهاب،" وتسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا. وزعمت تركيا أنها تتصرف وفقاً لحقها المشروع في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وذكّرت اللجنة الدولية للحقوقيين بأن جميع قرارات مجلس الأمن المشار إليها لا تسمح باستخدام القوة المسلحة بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأن ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة المسلحة من قبل الدول الأعضاء، باستثناء ما يسمح به مجلس الأمن أو للدفاع عن النفس.

ويعد استخدام القوة دفاعاً عن النفس مشروعًا فقط عند الضرورة لصد هجوم مسلح، وبشكل يتناسب مع هذا الهجوم. وتنتهك العمليات العسكرية التي تخفق في الالتزام بهذه الشروط ميثاق الأمم المتحدة.

" تنتهك العمليات العسكرية التي تقوم تركيا بشنها ميثاق الأمم المتحدة، وتجسد أثر استخدام القوة المسلحة بشكل غير مشروع في تفكيك نسيج النظام القانوني الدولي، "علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين "بدلاً من الوقوف جانبا ومراقبة انتهاك القانون الدولي، يجب على مجلس الأمن اتخاذ التدابير الفورية والمناسبة لمعالجة الوضع لاستعادة وحماية السلام والأمن الدوليين."

وبينما فشلت الدول الأعضاء في مجلس الأمن في التوصل إلى اتفاق أو بيان حول العمليات العسكرية التركية في سوريا، لا يزال لهذه العمليات تأثير مدمر على المدنيين، بما في ذلك العديد من حالات الوفاة بين المدنيين، والهجمات ضد أهداف مدنية، بما في ذلك المنشآت الطبية وإمدادات المياه والبنية التحتية، وكذلك نزوح أكثر من 150000 شخصاً، معظمهم من المدنيين.

ويشتبه أن تكون القوات التركية والجماعات المسلحة المدعومة من تركيا مسؤولة عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد اتُهم أعضاء إحدى هذه الجماعات (جماعة أحرار الشرقية) بالإعدام خارج نطاق القضاء لما لا يقل عن تسعة مدنيين، بينهم الناشطة السياسية الكردية والمدافعة عن حقوق المرأة هارفين خلف؛ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ الاختطاف؛ والنهب والاستيلاء على الممتلكات الخاصة.

وأعلنت وزارة الدفاع التركية أن 595 "إرهابيًا" قد تم "تحييدهم" منذ بداية عملية "ربيع السلام."

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على أطراف أي نزاع مسلح احترام وحماية المدنيين، والامتناع عن أي هجوم مباشر، عشوائي أو غير متناسب ضد المدنيين والمنشآت المدنية. ويستمر تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال النزاع المسلح.

"يجب على السلطات التركية التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم القتل غير القانونية والمرتكبة في إطار عملية "ربيع السلام،" بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي ترقى إلى مستوى جرائم حرب،" علق بنعربية. "في حالة عدم اتخاذ أي إجراء من جانب هذه السلطات، فإنه يتعين على بقية الدول أن تتخذ إجراءات فعلية، بشكل جماعي وفردي، لمحاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم."